مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٧٥** (الاستئناف ١)
الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد دانفورث	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	إسبانيا	السيد يانييس بارنويفو
	ألمانيا	السيد تراوتفن
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد موريتان
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بن مهدي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد دونوسي
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد كاتو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/807)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-60362 (A)
0460362

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد جيب هوب شيفير، الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو).

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفي هذه الجلسة المستأنفة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام للناتو سعادة السيد جيب هوب شيفير. أعطي الكلمة الآن للأمين العام للناتو.

السيد جيب هوب شيفير (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سعادتي أن أكون في نيويورك وإنه لشرف لي أن أتلقى دعوة لمخاطبة مجلس الأمن عصر هذا اليوم. وسوف تنصب ملاحظاتي على دعم ناتو للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ولكن أود أن ابدأ ببضع ملاحظات عن منظمتينا.

إن منظمة ناتو بوصفها تحالفا مؤلفا من ٢٦ ديمقراطية فإن الحلفاء تربطهم قيم مشتركة والتزام بالدفاع المشترك. في العقد الماضي عملت دول ناتو على توسيع النطاق الجغرافي لعمليات الحلف وأنشطته وغيرت من طابعها بدون إغفال مهمتها الأساسية، المتمثلة بالطبع في الدفاع المشترك.

كل عملية تتطلب قرار سياسي من الدول المتحالفة لكي تلزم الشبان والشابات لديها بالعمل في أي بعثة تنطوي على مخاطر محتملة. وهذه خطوة خطيرة لا يمكن اتخاذها أبدا بدون إجراء تشاور مستفيض فيما بين الحلفاء. وردا على مجموعة التحديات الاستراتيجية الجديدة، قرر الحلف أن ينطلق إلى خارج منطقته لبناء الاستقرار في عدد من المناطق ذات التأثير على أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية.

وقد واجهت الأمم المتحدة أيضا تضاعفا في أنشطتها ومهامها في هذه الأجواء الاستراتيجية المتقلبة. ومن ثم ليس من المستغرب أن تجد منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة، كل في نطاق الأدوار الخاصة بها، مجالا متزايدا للتعاون بينهما، وخاصة في عمليات السلام.

ويعيدني هذا إلى البوسنة والهرسك لأن التحول الذي طرأ على الحلف بدأ في واقع الأمر في منطقة البلقان. وقد اضطُلع ببعثة البوسنة في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة، وبموجب ولاية منها. وكان قرار الخروج من المنطقة في البلقان قرارا تاريخيا بالنسبة للحلف. فكانت تلك أولى عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها حلف شمال الأطلسي. ولكنها مثلت، وبنفس القدر من الأهمية، ميلاد التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

ويقدم الحلف منذ عام ١٩٩٢ دعما متصلا للأمم المتحدة في منطقة البلقان. فقام في عام ١٩٩٥، بموجب ولاية للأمم المتحدة، بنشر ٠٠٠ ٦٥ جندي في البوسنة والهرسك لتنفيذ الجوانب العسكرية لاتفاق دايتون للسلام. وأسفر التعاون بين الأمم المتحدة والحلف عن مناخ يتسم بالسلامة والأمن. فأقيمت مؤسسات الدولة، ويجري الآن احترام حقوق الإنسان، ووضع البلد على طريق الاندماج في الهياكل الأوروبية – الأطلسية والأوروبية.

ولم يبق في البلد اليوم سوى ٠٠٠ ٧ جندي، مما يشير بوضوح إلى التقدم الكبير الذي أحرز، وهو تقدم يعزى أيضا إلى حد كبير جدا للجهود الدؤوبة والعمل الشاق للغاية من قِبل الممثلين السامين المتعاقبين للبوسنة والهرسك، بدءا بكارل بلدت ووصولا إلى اللورد آشداون.

وبالنظر إلى نجاحاتنا المشتركة في البوسنة والهرسك، ليس من المستغرب أن يُنظر إلى دعم الحلف للأمم المتحدة هناك بمثابة نموذج يطبق على الأزمات الأخرى العويصة. ويتطلب هذا تعاونا وثيقا مع الجهات الفاعلة الدولية الكبرى الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد أسهم الحلف، من خلال جهد دولي تعاوني، في نزع فتيل الأزمة بنجاح في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الأمر الذي مهد الطريق للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة، في إطار اتفاق أوهريد الإطاري. ومنذ عام ١٩٩٩، يشارك الحلف، بموجب ولاية للأمم المتحدة، في تحقيق استقرار الحالة في كوسوفو. وفي الشهر الماضي، وفرت قوات بقيادة الحلف الأمن لانتخابات الجمعية البرلمانية هناك. ولا يزال التعاون الجيد في الميدان بين قوة كوسوفو وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو حاسما بالنسبة لاستقرار هذا الإقليم. وقد أبرز ذلك أيضا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لكوسوفو، سورين جيسن – بيترسن، في خطابه أمام مجلس شمال الأطلسي التابع للحلف بالأمس.

ومع أنه قد أحرز تقدم حقيقي، ما زال يبقى عمل يتعين أداؤه، ويجب أن يستمر الجهد الدولي المنسق بشكل وثيق على امتداد منطقة واسعة. غير أن الوقت قد حان لإنهاء مهمة قوة تحقيق الاستقرار، بالنظر إلى تحسن حالة الأمن في البوسنة والهرسك. وكما سمع المجلس من اللورد آشداون صباح اليوم، يعكف الحلف الآن على تسليم مسؤوليات حفظ السلام إلى الاتحاد الأوروبي الشهر القادم. لذلك فإني أتطلع إلى صدور قرار لمجلس الأمن يأذن بتسليم المسؤولية المذكور. ولكن ذلك لا يعني تغيرا في التزام الناتو الطويل الأجل إزاء هذا البلد.

فسيحتفظ الناتو بوجود عسكري في البلد وقد أقام بالفعل مقرا جديدا للقيادة في سراييفو، سيقدم المشورة فيما يتعلق بإصلاح شؤون الدفاع وسيظل ملتزما بتقديم مجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام للعدالة. ذلك أن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة شرط أساسي لإحراز مزيد من التقدم في العلاقات بين الحلف والبوسنة والهرسك. وأود أن أشدد على العبارات التي أدلى بها اللورد آشداون صباح اليوم عن موقف جمهورية صربسكا في هذا الصدد. والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ذو أهمية حاسمة لأي تطور آخر في العلاقات مع الحلف، بدءا بالعضوية في برنامج الشراكة من أجل السلام.

ومع اقتراب إنهاء مهمة قوة تحقيق الاستقرار، حان الوقت لاستعراض كل ما تم إنجازه هناك. وأود أن أوجه الاهتمام لبعض الدروس التي أرى أنها أساسية.

وأولها استباق التسرب. فكما رأينا في منطقة البلقان، حين تفشل الدول تميل إلى تهديد الأمن والسلام لا في منطقتها فقط، بل فيما يتجاوزها بكثير. ولا يعني هذا أنه لا بد للحلف من التدخل في جميع الحالات بدون استثناء. ولكن ينبغي أن ندرك دائما أن عدم الاكتراث قد يكون أكثر تكلفة، بمرور الوقت، من التدخل في الوقت المناسب.

ثانيا، النجاح في البوسنة والهرسك دليل واضح على إكمال المؤسسات الدولية لبعضها البعض وتعزيز كل منها لجهود الأخرى. ومن الأمور الحيوية في هذا الصدد الأخذ بنهج كلي يفيد من مواطن القوة النسبية لمختلف المنظمات الدولية. كما أن هناك قيمة كبيرة لإشراك أكبر عدد ممكن من الدول من الوجهة العملية. وقد أفاد الحلف كثيرا من المشاركة العملية لكثير من الدول غير الأعضاء فيه.

وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على ضرورة أن يحدد الحوار السياسي حالة نهائية واضحة، وضرورة التصميم على إنجاز البعثة مهمتها إلى أن تتحقق هذه الحالة النهائية. وهذان عنصران جوهريان لأسباب تتعلق بالشرعية السياسية، وللإبقاء على دعم الجماهير في الأجل الطويل، ومن أجل المصداقية السياسية.

وقد كانت تلك، علاوة على القدرة العسكرية القوية، هي العناصر الرئيسية لنجاح الحلف في البوسنة والهرسك. ولكني أرى أنها ستكون أيضا مفتاح تحقيقه النجاح في العمليات الأخرى.

ويضطلع الحلف الآن، بموجب ولاية من مجلس الأمن، بدور رئيسي في أفغانستان. فهو يتولى قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية التي يبلغ قوامها ١٠ ٠٠٠ جندي تقريبا، وتوسع نطاق وجودها تدريجيا في كافة أرجاء البلد. وفي الشهر الماضي، مد يد المساعدة للأمم المتحدة بدعمه جهود الحكومة الأفغانية لتهيئة مناخ آمن لإجراء الانتخابات الرئاسية، فضلا عن تقديمه الدعم المباشر للعملية الانتخابية. وسيواصل الحلف أيضا الوفاء بالتزاماته في أفغانستان.

أما في العراق، فبموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وبناء على طلب محدد من الحكومة العراقية المؤقتة، يقدم الحلف المساعدة في تدريب قوات الأمن العراقية وتجهيزها. ونحن عاكفون على تعزيز تلك المساعدة إلى درجة كبيرة.

وأدرك أن تدخل الحلف في هذين البلدين قد دفع بعض الناس إلى الإيحاء بأن الناتو يتخذ لنفسه دور الشرطي العالمي. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن ذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة. ولكن المصالح الأمنية للحلف تتأثر بالأحداث في هذين البلدين، ولذلك فمن المنطقي أن يساعد الحلف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هناك.

وجميع المؤسسات الدولية، كما أسلفت الذكر، لديها ما تقدمه، ويجب أن يستعان بالمهارات الخاصة بها على خير وجه. وفيما يتعلق بدعم الحلف، هناك عدد من المزايا التي أود أن أسلط عليها الضوء.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشدد على فائدة الحلف بوصفه إطارا للحوار السياسي وللعمل. فهو حلف مؤلف من ٢٦ دولة ديمقراطية ذات سيادة، وهو يربط ما بين أوروبا وأمريكا الشمالية في نهج متعدد الأطراف إزاء الأمن. ولكن الحلف أيضا إطار ييسر المشاركة من جانب الدول الأخرى.

وخلال العمليات التي جرت في البوسنة والهرسك بقيادة الناتو، قدم شركاء الحلف إسهامات لا يمكن الاستغناء عنها، وكذلك كانت مساهمات الدول الأخرى. وبصفة عامة، خدمت قوات من جميع القارات الخمس، تنتمي لأكثر من ٢٠ دولة من غير الأعضاء في الحلف، بفعالية تحت قيادة الحلف وإلى جانب قواته. وقد جُرب هذا الإطار للعمل وجرى اختباره، وتراكمت لديه ثروة من التجارب.

ويملك الحلف أيضا قدرة فريدة على دعم قراراته السياسية بقوة خطيرة لحفظ السلام وصنع السلام. وتتسم هذه القوة بالمرونة وسهولة التشكيل وفقا لمختلف المتطلبات التي تفرض عليها.

وهي تتضمن توفير التدريب والمشورة للقوات التي يمكن أن يتم توجيه الدعوة إليها للقيام بمهام حفظ السلام، عن طريق بعض النشاطات مثل المشاركة في المناورات التدريبية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي؛ وتقديم المشورة بشأن مسائل التبادلية ومشاطرة المبادئ والوثائق.

كما أنها تتضمن تخطيط العمليات مع ما يرتبط بذلك من توليد للقوة والحركة الاستراتيجية والدعم السوقي. وبالطبع، تشمل كذلك أصولا عسكرية مهمة، برية وجوية

وبحرية، قليلة التوافر في أمكنة أخرى. وتشمل هذه الأصول المزج اللازم بين القدرات في مجال القتال وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراعات، إلى جانب وحدات القيادة المناسبة التي يمكن نشرها لضمان أقصى درجات الفعالية العملية. وإنها تتضمن الآن كذلك الوحدات العالية الاستعداد مثل قوة الرد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أن منظمة حلف شمال الأطلسي أثبتت عزمها على مواصلة المسيرة. وإن التزامنا بتقديم المساعدة لمدة اثني عشر عاما في البوسنة والهرسك لدليل على عزمنا وقدرتنا على مواصلة عملياتنا خلال فترات طويلة، حيثما وحينما تقتضي الضرورة ذلك. وإن البوسنة والهرسك هي أكبر برهان على فعالية وقدرة الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، إذا ما عملا مع بعضهما من أجل تحقيق السلام والاستقرار. لقد طورنا علاقة عملية فعالة بين منظمتينا هناك واعتمدنا هذا النموذج للتعاون بيننا في عمليات أخرى.

إن دول منظمة حلف شمال الأطلسي تلتزم التزاما قويا بالأمم المتحدة. ففي معاهدة واشنطن، التي أسست بموجبها منظمة حلف شمال الأطلسي، عاود الحلفاء التأكيد على إيمانهم بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأقروا بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين.

وفي الميدان، وسعت منظمة حلف شمال الأطلسي مجال دعمها للأمم المتحدة منذ عمليتنا الأولية لحفظ السلام في البوسنة والهرسك. ويشمل دعمنا حاليا بعثات في مسارح أحداث أخرى والتعاون النشيط في مواجهة التحديات المشتركة مثل مكافحة الإرهاب. وقد وفر ذلك التحالف مساهمة مهمة في عمليات الأمم المتحدة. وإن دول منظمة حلف شمال الأطلسي على استعداد دائم للنظر في المزيد من طلبات الدعم، وأنا على ثقة بأن هذا التعاون سيستمر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي على بيانه.

ننتظر أن يلتحق بنا اللورد آشداون عما قريب. فقد كان في اجتماع مع الأمين العام عنان. وكنت في هذه المرحلة أنوي أن أعطيه الكلمة ليدلي بتعليقات أو ردود إضافية. ولكن في غيابه، أود أن أطلب إلى الأمين العام، أثناء ذلك، أن يعلق على حالة إصلاح الدفاع في البوسنة. إنني أتساءل عن تصوره للأمور حاليا وأريده أن يطلعنا على رؤيته للمستقبل.

السيد جيب هوب شيفير (تكلم بالانكليزية): ستحتفظ منظمة حلف شمال الأطلسي بما تبقى من وجودها في البوسنة والهرسك. وسيكون لمنظمة حلف شمال الأطلسي مقر في سراييفو، حتى تقوم بما أشرتم إليه للتو، سيدي الرئيس، أي العمل معا وباستمرار مع سلطات البوسنة والهرسك بغية إصلاح الدفاع. أظن بوسعي القول إنه تم تحقيق تقدم كبير في مجال إصلاح الدفاع. إلا أنه، من جهة أخرى، ما زال ينبغي أن نعمل الكثير. وأعتقد، وهذا هو رأي البوسنة والهرسك، أن منظمة حلف شمال الأطلسي في وضع فريد، بالنظر إلى تجربتها، لمواصلة التشاور مع حكومة البوسنة والهرسك وإسداء المشورة المجدية لها بخصوص عملية إعادة هيكلة الدفاع وإصلاحه.

وإلى جانب هذه المسؤولية، ستشارك منظمة حلف شمال الأطلسي بالطبع، نظرا لأهمية هذا الموضوع، في ضمان مقاضاة مجرمي الحرب المتهمين في لاهاي في أسرع وقت ممكن. وسنقوم بهذا، طبعا، بتعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي الذي أخذ على عاتقه مسؤولية العملية في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر اللورد آشداون على عودته إلى المجلس. أعرف أنه عقد اجتماعا هاما للتو وكنت أتساءل إن كانت لديه تعليقات أو ردود على الأسئلة التي طرحت.

اللورد آشداون (تكلم بالانكليزية): أعتذر للمجلس لأنني لم أتمكن من التواجد هنا أبكر من ذلك. فقد كان لدي موعد مع الأمين العام. وأعتذر لزميلي جاب دي هوب شيفير لأنني لم أكن هنا عندما ألقى بيانه. وأعتقد أنني مدين للمجلس ببعض التعليقات والردود على الأسئلة التي طرحت في وقت سابق من هذا الصباح.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعبر عن شكري الجزيل، وشكر الموظفين العاملين معي، على التعليقات الطيبة جدا التي أدلى بها الممثلون هذا الصباح. فهي حقا تستحق الترحيب الشديد بالفعل، وأنا ممتن لكم جدا على هذه الكلمات الطيبة. ومع ذلك، أظن أن ممثل أنغولا كان محقا تماما، إذا صح التعبير: فالأبطال الحقيقيون لهذا التحول الملحوظ ليسوا أفراد المجتمع الدولي رغم اعتقادي أننا قمنا بالكثير مما هو مدعاة للفخر. لقد ارتكبنا الأخطاء أيضا، لكن في المجمل، أعتقد أننا نستطيع الافتخار بعملية حفظ السلام. فالأبطال الحقيقيون هم أفراد شعب البوسنة والهرسك المميزون، والرائعون، والشجعان، وإذا كان هناك من يستحق هذا التكريم فهو، على ما يبدو لي، شعب البوسنة والهرسك.

وقبل الرد على الأسئلة المطروحة علي، اسمحوا لي أن أرحب ترحيبا حارا بعدد من البيانات على وجه الخصوص. فممثل رومانيا أعطى تعهدا طيبا من النوع الذي يرغب الجميع في سماعه – وهو أن بلده ينظر في زيادة عدد القوات التي يستطيع إشراكها في القوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي (يوفور). إنه عرض سخي أعلم أن زملائي في يوفور سيقدرونه أيما تقدير.

وفرحت كثيرا ، إذا صح التعبير، بتعليقات ممثل إسبانيا أيضا، الذي لاحظ الأهمية الخاصة لدراسة الجدوى وللاتفاقيات المعنية بشراكة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من أجل السلام. ذلك هو بالفعل المغناطيس الذي تهتدي به بوصلة القيادة لدينا. وأعتقد أن أوروبا والناتو ستوفران، في الوقت المناسب، الهياكل التي ستقوم البوسنة والهرسك عن طريقها بالمرحلة الثانية من رحلتها – وهي رحلة لا تتعلق بتنفيذ السلام بل بالمرحلة الانتقالية.

واسمحوا لي كذلك أن أرحب أيما ترحيب بالتعليقات التي أدلى بها جميع الممثلين تقريبا بشأن أهمية التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وجمهورية صربسكا في تجاوز هذا الحد الفاصل. وأعتقد، بغض النظر عن قيمة هذا الاعتقاد، أن ثمة قوى في صربسكا تود رؤية هذا التعاون وقد تحقق، وأنا أرحب بذلك. وكانت الولايات المتحدة، إذا جاز لي القول، على حق – أنتم كنتم على حق، سيدي – في تذكيرنا بأن الأمر كان يتعلق بمبدأ أساسي من مبادئ اتفاق دايتون، وبأن انتهاك هذا الاتفاق، حسبما يقال، هو الفشل الأكبر، كنتيجة لذلك.

وكان زميلي ممثل فرنسا، الذي يجلس بقربي، على حق حين قال إن النتائج الملموسة هي التي تعنينا بعد كل هذه الكلمات. وممثل ألمانيا أبدى نقطة قوية جدا بشأن هذه المسألة. وأعتقد أن ما أشار إليه صحيح – بأنك عندما تنظر إلى العيوب في شأن التعاون مع محكمة لاهاي، تجدها تتعلق بالشخصيات التي فشلت في الاضطلاع بواجباتها الفردية. وهي أيضا تتعلق بالإخفاقات في الأنظمة، وذلك يبرهن أن الإصلاح الجاري لهياكل الشرطة والدفاع مهم جدا.

وتمنى لي ممثل هولندا الحظ بصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. فعملي يتمثل في محاولة التنسيق بين الفاعلين في الاتحاد الأوروبي. إنني لست رئيسا لهم، بل الأول بين الأكفاء، ومن واجبي أن أحاول التنسيق. وأشكره على أمانيه الطيبة لي بالتوفيق، فأنا بحاجة إليه. وإن الحظ يضيف بعدا مختلفا لعملي، الذي أرحب به وأعتقد أنه مهم في وقت تتولى أوروبا قيادة هذه العملية، وإن كانت لا تحتكر تقديم المساعدة من المجتمع الدولي في الأمور التي تخص تنفيذ السلام.

واسمحوا لي أن أوجه شكرا خاصا إلى ممثل اليابان. فدعم اليابان لعملية السلام كان مميزا مع أنها وكندا، على ما أظن، من الدول الأقل استفادة بشكل مباشر من تقديم هذه المساعدة كونهما تقعان في الجهة الأخرى من العالم.

وعلى وجه الخصوص، فإن الدعم الذي قدمه ممثل اليابان لغرفة جرائم الحرب محل ترحيب شديد.

إن تشكيل غرفة جرائم الحرب، وهو لحظة هامة جدا، يسير وفق الطريق والتوقيت المرسومين. لكن ليس هناك ما يكفي من المال للتمكن من القيام بأمور الغرفة أبعد من منتصف الفصل الثالث من السنة المقبلة. إننا نحتاج فعلا إلى هذا النوع من المساعدة العملية لجعل غرفة جرائم الحرب تؤدي وظيفتها فعلا. وسيكون الأمر كارثة، وأنا على يقين أنكم ستوافقونني، إذا أقمنا غرفة جرائم الحرب وبدأت في محاكمة جرائم الحرب داخليا، مخففة الضغط عن لاهاي، وبعدها تخفق لأنه ليست هناك أموال كافية لاستمرارها. أخيرا، إنه ليس توقعا وشيكا؛ إنه توقع للمستقبل البعيد المدى.

كما أن مساعدة اليابان في مجال السياحة التي بدأنا نبنيها في البوسنة والهرسك هامة جدا.

لقد بدا لي أنه طُلب مني أن أجيب عن ثلاثة أسئلة أساسية. طلب مني ممثل الاتحاد الروسي، على ما أظن، تطمينا بأننا لا ننسب كل مشاكل البوسنة والهرسك إلى الصرب. يمكنني أن أعطي هذا التطمين بشكل متحمس. أنا أعتقد فعلا أن الشعب الصربي وجمهورية صربسكا، وهذا قابل للأخذ والرد، قدما مساهمة في عملية الإصلاح برمتها أكبر وأصعب من أي من شعوب البوسنة والهرسك الأخرى ولقد سعيت دوما إلى بذل جهد إضافي للاعتراف بذلك. فقد كانت الموافقة على الإصلاحات المتعلقة بالدفاع والإصلاحات المتعلقة بسلطة الضرائب غير المباشرة أصعب على جمهورية صربسكا منها على أي من الشعوب الأخرى. وإذا كنا نقف على أبواب النجاح فإن ذلك راجع إلى حد كبير إلى الحنكة السياسية والشجاعة اللتين أبدتهما جمهورية صربسكا على مستوى واسع.

لكن الحقيقة تبقى مع ذلك، وأنا على يقين أن ممثل روسيا سيتفهم ذلك، أن الحاجز الوحيد الذي يحول بيننا وبين فتح تلك الأبواب نحو النجاح هو حاجز المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، إنها لمأساة بالنسبة لي أن الصرب، بعد أن ساهموا كثيرا في إيصال البلد إلى النقطة التي يوجد بها حاليا، هم المسؤولون عن الحاجز الذي ما زال حاليا بيننا وبين النجاح. ويمكنني أن أطمئن بشكل تام أننا سنواصل، كما طلب منا على نحو صحيح أن نفعل، اتباع معالجة متوازنة للمسألة.

فببساطة ليس صحيحا القول إن الصرب أو جمهورية صربسكا هما الحاجزان الوحيدان أمام الإصلاح. لقد كان أمامنا أن نتجاوز حواجز واجهت الإصلاح أقامها الشعب الآخر في البوسنة والهرسك، وقد كانت كبيرة على نحو مماثل. لكن المشكل الذي يواجهنا بشكل مباشر، لاهاي، هو بوضوح قضية جمهورية صربسكا أكثر منه مشكلة الآخرين.

كما طلب مني ممثل روسيا ضمان أن يتم سن تعديلات المحكمة الدستورية التي أشار إليها. أتفق معه على أن ذلك جزء من العمل الذي لم يتم الانتهاء منه والذي ينبغي التصدي له. لكن مع ذلك يمكنني أن أوضح له أنه عندما يتعلق الأمر بسن تلك التعديلات، فإنه ينبغي عدم التغاضي عن أدوار مؤسسات البوسنة والهرسك، وعلى رأسها غرفة حقوق الإنسان. إذا قام الممثل السامي بكل شيء، بدلا عن مؤسسات البوسنة والهرسك القائمة لحل تلك القضايا، فعندها سنكون في الواقع نقوض مؤسسات البوسنة والهرسك. إذا قال الناس – وفي هذه الحال الصرب من جديد – إن حقوقهم لم تُراع كما ينبغي في ظل تعديلات المحكمة الدستورية، فسأشجعهم، على الأقل في البداية، على التوجه إلى غرفة حقوق الإنسان، وإلى المحكمة الدستورية على وجه الخصوص، لضمان أن تُراعى تلك الحقوق. ومن المؤكد أنني سأساند وأدعم تلك العملية. لكن لو تحركت بدلا عن المحاكم، فسأكون أقوض المحاكم.

سألتني فرنسا عما إذا كنت أعتقد أن سيادة القانون والاقتصاد يجب أن يسيرا يدا في يد أم يعملا بشكل تعاقبي. والجواب هو أنهما يجب أن يسيرا يدا في يد. سيادة القانون أساسية للنمو الاقتصادي. وبمجرد وضع القواعد، وليس أقلها القواعد التجارية والمحاكم التجارية، يبدأ الاقتصاد في النمو. يبدو لي أن الإصلاح الاقتصادي والإصلاح القضائي هما أساسا جزء من نفس حزمة الإصلاح: كل واحد يغذي الآخر وكل واحد ضروري. وبالتالي، يحتاج هذان الخيطان اللذان يشكلان تقريبا الخيطين الأساسيين اللذين تبعناهما إلى أن يتم اتباعهما ليس بشكل تعاقبي وإنما بشكل متواز.

أخيرا، أشار ممثل المملكة المتحدة إلى نقطة أحسبها مهمة بشأن سلطات بون ووجود الممثل السامي. لدى ملادين إيفانيتش الذي سمعتم منه في وقت سابق آراؤه. إنها آراؤه الشخصية وقد عبر عنها بطريقة صريحة، كالعادة؛ إنها ليس بالضرورة، وأحسب أنه من المنصف قول ذلك، آراء حكومته. إنها آراؤه، ولدي آرائي، وهي ليست متباعدة جدا، الواحد عن الآخر، كما يمكن أن تتصوروا فيما يتعلق بوجود الممثل السامي وسلطات بون. لكن تلك قضية لا تخصني، وإنما تخص مجلس تنفيذ السلام، كما قال ممثل المملكة المتحدة على نحو صائب. وأيا كانت الخطوات التي سنتخذها في المستقبل لضمان تغيير طبيعة الالتزام الدولي، سواء فيما يتعلق بمستقبل الممثل السامي ومكتبي أو مستقبل سلطات بون، فإن ذلك يجب أن يقرره المجتمع الدولي في المقام الأول، بالرغم من أن آراء زميلنا من البوسنة والهرسك هامة جدا بالطبع. ثانيا، كما قال ممثل المملكة المتحدة بشكل صحيح، يجب قياسها مقارنة بالتقدم الذي يتم إحرازه على الأرض. أشار ممثل المملكة المتحدة إلى أن التقدم على الأرض هو الذي يمكننا من التحرك إلى المرحلة التالية، كما علينا أن نفعل في الوقت المطلوب، من تسليم السيادة الكاملة إلى شعب البوسنة والهرسك.

سيدي الرئيس، أنا ممتن لإتاحة الفرصة لي للجواب على تلك الأسئلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم أعضاء مجلس الأمن، لأشكر اللورد آشداون وكذلك الأمين العام جيب هوب شيفير على تخصيصه وقتا لإحاطة مجلس الأمن إعلاميا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.